اصلاً كالا يخفى وقيل سبق جائزاً لجواز ذوال سببه فيجوز
قصره كما بيناه واما قول المصنف فالجائز ما كان جائزاً
عند جميع القراء مع جواز القصر وقيد به ما جاز مده
عند القراء والعبارة الاولى اولى فلا يخفى ان كليهما
لا يصح عند ارباب المبنى واصحاب المعنى لما سبق
من ان المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده
عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وانما
جاز العبارتان عند بعضهم ثم يجوز حمل الجائز في كلامه
على احد نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق
بين الواجب واللازم خطأ مع ان مؤدي العبارتين في كلامه متحد
فلله در القائل عبارتا شتى وحسنك واحد وكل الى ذاك
الجمال يشير فالرجل كما طلب ليل لا يفرق ما وقع في يده من
حصله ليلى قيل فوجه المد اعتبار اتصالها لفظاً في الوصل
واعتبار العارض كاللازم ولما روي انه سئل انس عن
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد صوته مداً وهذا الحكم
عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من انواع المد كذا ذكره ابن المصنف
لكن ينبغي ان يفصل بحمل كل موضع من محال المد على مقدار اللائق به
حتى يشمل المد الاصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي واما وجه
القصر فهو الفرار الهرب لعدم واما نقل ابو علي الاهوازي عن
الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع
ما كان عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع
من كلمة بين التحريك وهو حذف الالف والواو والياء فقال
ابو عمرو الداني هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به
اذ هو لحن لا يجوز لمقرئ ولا يحل القراءة قال ولعلهم اراد وا

حذف

حذف الزيادة بحرف المد واسقاطها فعبر واعن ذلك بحذف
حرف المد واسقاطه مجازاً او عرض السكون وقفاً تسمحاً
او للتنويع لا للترديد عاطفة لما بعدها على قوله اني اي والمد
جائزاً ايضاً اذا عرض ان تكون حال كون ان تكون واو وقف
او موقوفاً عليه ومعنى سمحاً مطلقاً بان يكون الوقف بالروم
سواء يكون معه الاشمام اصلاً بخلاف ما اذا كان الوقف بالروم
فانه لا يجوز حمله على الفصل وسيأتي بيان الروم والاشمام
في محلهما مع اختلاف محالهما وانما عطف البلخي ذكرنا وقفاً
على قوله او ادغاماً ايما صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام
المص اصلاً الا انه كالمستدرك عليه او رده فصلاً
ويعتذر عن المص بانه انما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه
الائمة او ذهب اليه الكل الا بعد ثم الاشارة في الوقف العارض
نحو الرحيم وستعين وتستعين والصراط فيجوز في كل
منها لكل القراء ثلثة اوجه الطول والتوسط والقصر
فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط
اعتبار سكون الوقف العارض مع حظه من سكون اللازم
او التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر ذكر
فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً
فاستغني عن المد اقول وهذا لا وجه لثلثة يجوز في
السكون العارض عند الجميع ايضاً ولو كان بعد حرف
اللين نحو لا خوف ولا خير الا ان الطول افضل ثم التوسط
وهذا في حروف المد واما حروف اللين فالقصر فيها ثم التوسط
وقال زكريا وفي نحو الرحيم ملك في قراءة ابي عمر واي بواية السوسي

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)